الملحق الأول: مقال عن قول البخاري: «فيه نظر»

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه... أما بعد:

فقد اطّلعت على بعض الحوار المثمر الذي دار حول قول البخاري: «**فيه نظر**»، ولي حول هذا الموضوع وقفات:

الوقفة الأولى: الأمور التي بني عليها رأيي الذي ذكرته في (المرسل الخفي)

* **الوقفة الأولى**: أنّ الرأي الذي كنتُ قد ذكرتُه في كتابي المرسل الخفي (١/ ٤٤٠-٤٤٢) حول فَهْم عبارة البخاري تلك: لم يكن فهمًا مرتجلاً مبنيًّا على مثالين أو ثلاثة. وكيف لِمَن تحمَّل شيئًا من أمانة العلم، ولمن عرف أن هذا العلمَ دين؛ فلا يجوز التجرؤ على مسائله بغير تثبُّتٍ= أن يصل إلى هذا الحدّ من الاستخفاف بالعلم؟!

فلقد بنيتُ ذلك الرأي على أمور:

- **الأول**: دلالة اللفظ اللغويّة، البعيدة كل البُعْد عن إرادة الضعف الشديد. وسيأتي بيان دلالتها، وعلاقتها بالمعنى الاصطلاحي.

- **الثاني**: أنّ الأصل في اللفظ الاصطلاحي بين العلماء أن يكون له دلالة متّحدة بينهم، إلا إذا جاء الدليل الصحيح الصارف له عن ذلك.

- **الثالث**: أنّ الترمذيَّ قد فَهِمَ كلامَ البخاري بما لا يبتعد به عن دلالته اللغويّة، وبما يُوافقُ المعنى الاصطلاحيَّ العامّ له.

وإذا فَهِمَ الترمذيُّ كلامَ البخاريِّ بما تأيَّدَ بما سبق، والترمذيُّ هو الإمام في الحديث والجرح والتعديل، فهو بذلك أعرف الناس (مع أقرانه) بمعاني ألفاظ الجرح والتعديل. فكيف إذا كان الأمر متعلّقًا بعبارة جرح أو تعديل لأحد شيوخ الترمذي؟! وكيف إذا كان هذا الشيخ ممن لازمهم الترمذي وأكثر من الاستفادة منهم؟! وكيف إذا كان هذا الشيخ هو البخاري الذي كان

الترمذي لا يكاد يصدر إلا عن رأيه واجتهاده، ولا يكاد يُساويه في العناية بأقواله واجتهاداته أحدٌ من تلامذته؟!!

- **الرابع**: وقد فهم إمامٌ آخرُ كلام البخاريِّ بغير فَهْمِ بعض المتأخّرين، وكنت قد ذكرتُه أيضًا في (المرسل الخفي)، وهو ابن عدي. ولابن عدي عنايةٌ كبرى بالبخاري وكُتُبه، وتتلمذ على جمع من الرواة عن البخاري. ثم هو ذلك الإمام الفحل، صاحب (الكامل) الذي وافق اسمُه حقيقته.

- **الخامس**: ثم وافق هذا كُلَّه استقراءٌ ودراسةٌ لأحد المختصّين، وهو الدكتور مسفر الدميني.

والاستقراء هو الحَكَمُ في مثل هذه المسائل!

ومع أني لم أكن قد اطلعتُ على هذا الاستقراء، ولم أطلع عليه إلى الآن، إلا أن الباحث الذي قام به (وهو الدكتور مسفر الدميني) قد ذكر نتيجة استقرائه في كتابٍ آخر له، اطلعتُ عليه وعرفت منه تلك النتيجة. وهذا كلّه ممّا ذكرتُه بكل وضوح في (المرسل الخفي).

ولا أظنّ أن من شروط قبول نتيجة الاستقراء أن أطلع عليه بنفسي، وإلّا فلن نقبل كُلَّ دعاوي الاستقراء، حتى لو ادّعاها كبارُ العلماء: كالذهبي وابن حجر وغيرهما؛ لأننا لم نطّلع على استقرائهم.

- **السادس**: أنّني كنت قد لاحظتُ من خلال البحوث والممارسة أن عبارة البخاري (فيه نظر) لا يُطلقها للدلالة على الضعف الشديد غالبًا، وهذه الممارسة ليست استقراءً تامًّا، ولا هي لمثالين أو ثلاثة، غير أنها استقراءٌ ناقص، يُفيد غلبة الظن.

فكيف إذا انضمّ هذا الاستقراءُ الناقصُ إلى ما سبق كلّه؟!!

فهل من العدل والإنصاف أن نُصوِّرَ هذا كُلّه بأنه مثالٌ أو مثالان؟!! وهل من الأدب أن يوصف من اجتهد هذا الاجتهاد بذلك الاستخفاف؟!!!

عزائي في ذلك كُلِّه أننا في زمن الغُربة، حتى بين طلبة العلم!!!

فلقد كان الأولى بمن لديه إشكال أو اعتراض يلوح في ذهنه أن يسأل صاحبَ ذلك الجُهد، سؤالَ مستفيد؛ ليرى هل عنده جوابٌ عن إشكاله أو لا.

أمّا أن يُبادر بالاعتراض والنقض بذلك الأسلوب، فهذا فيه ما فيه ممّا سبقت الإشارة إليه.

إن كثيرًا من طلبة العلم يسيرون على منهجٍ يقول: إن مَنْ تكلَّم أخيرًا فهو صاحب الحقّ، بغضّ النظر عن دليله وماذا قال!!

ولأُبيّن لكم (إخواني) أن هذا هو واقعُ كثيرٍ من طلبة العلم؛ فإنه لو كان أوّل من كتبَ في بيان معنى عبارة البخاري (فيه نظر) هو الذي يفسرها بالضعف الشديد، وكان بذلك أوّل من أثار المسألة. واحتجّ لذلك بقول الذهبي في السير (١٢/ ٤٤١) نقلاً عن البخاري أنه قال: «**إذا قلتُ: فلانٌ في حديثه نظر، فهو مُتّهم واهٍ**».

فجئتُ أنا لأردَّ عليه قائلاً: إن هذا القول غير صحيح، إذ أين قال البخاريُّ هذا القول؟!! أين العلماء عنه بهذا اللفظ؟!! وكيف لنا أن نقبله وهو يعارضُ: دلالة اللغة، ودلالة الاصطلاح العام، وفَهْمَ الترمذي (وكفى به)، وفَهْمَ ابن عدي (وكفى به)، وفهم الحافظ ابن حجر (كما يأتي)، ويعارضُ الاستقراءَ التامَّ الذي قام به باحثٌ مختصّ، والاستقراءَ الناقصَ الذي ظهر لي من خلال واقع كلام البخاري؟!! إنه لا يُمكن إلغاءُ هذه الدلالات كلّها لمجرّد عبارةٍ تُعارضُها، اللهُ أعلم بصحّتها؟! فإن صحّت، فالله أعلم بسياقها؟!

إنني لا أشك لو كان هذا هو الذي وقع، لمال أكثر أو كثيرٌ من طلبة العلم إلى قولي؛ لأنه الأخير، لا لأنّ ما فيه حقٌّ مؤيَّدٌ بالدليل!!!

هذا مع أن تلك الدلائل (بل بعضها) كافٍ (حقًّا وصدقًا) في عدم صحّة الاعتماد على ما نقله الذهبي عن البخاري، في تلك العبارة المبتورة عن سياقها؛ إذ كم كان للسياق من صوارف تصرف اللفظ (إذا كان مبتورًا) عن ظاهره. هذا لو كانت العبارة ثابتةً صحيحة، فلم تكن ضعيفةً عن البخاري، أو روايةً بالمعنى لكنها أخلّت بالمعنى!!!

وأنا أُطالِبُ من أبى إلا الاحتجاجَ بنقل الذهبي بأن يجيب أوّلاً عن الأسئلة التالية:

- هل كان الترمذيُّ لا يفهم كلامَ شيخه؟

- هل كان ابن عدي يجهل مصطلح البخاري؟

- كيف تُوجِّهُ ذلك النَّقْلَ مع نتيجة الاستقراء التامّ الذي هو الحَكَمُ في تفسير المصطلحات؟

- كيف نفعل مع أقوال البخاري الكثيرة المخالفة في دلالتها لما يقتضيه نَقْلُ الذهبي؟

أجبْ عن هذه الإشكالات أوّلاً، ثم اعترض بكلام الذهبي.

الوقفة الثانية: الرد على دعوى استقراء الذهبي

* **الوقفة الثانية**: أمّا دعوى أنّ الذهبي استقرأ . . . فإني لا أدري إلى متى نُبيح لأنفسنا أن ندّعي ما لا دليل عليه؟ ومتى سنترك ما نهانا الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]؟!!

* هل ادّعى الذهبي ذلك؟ أو ادّعاه له أحدُ العلماء الذين اطلعوا على استقرائه هذا؟!

ثم يأتي ما نقله الذهبي عن البخاري، ليبيّنَ لنا أن الذهبي كان معتمدًا في فَهْمه لكلام البخاري على هذه العبارة، لا على الاستقراء المدَّعى. وقد أجبنا آنفًا بعضَ الجواب عن عبارة البخاري التي نقلها الذهبي، وبيّنّا ما يحوم حولها من الشكوك، وما يُحيط بها من الاحتمالات، وما يعارضُها ويعترضُها من الإشكالات!!!

أمّا إن بقي طلبةُ العلم على هذا المنهج، وهو التسرُّع إلى دعاوي استقراءٍ ينسبونها إلى العلماء؛ فماذا سيفعلون إذا اختلف العلماء؟!

إذ لقائل أن يقول إن الحافظ ابن حجر قد استقرأ كلام البخاري، فخرج بنتيجةٍ تقول عن قول البخاري: «**فيه نظر**»= «**وهذه عبارته فيمن يكون وسطًا**»، كما في بَذْل الماعون له (١١٧).

فماذا ستقول يا من اعتادَ أن يدّعي الاستقراء لأي عبارة أطلقها أحدُ أهل العلم؟!

الوقفة الثالثة: لفظ آخر لكلمة البخاري نقله المزي

* **الوقفة الثالثة**: أمّا كلمة البخاري التي نقلها الذهبي، فقد نقلها المزّي بلفظٍ آخر، ينبغي الوقوف الطويلُ عنده ومعه!

فقد قال المزّي في تهذيب الكمال - ترجمة عبدالكريم بن أبي المخارق -

(١٨/ ٢٦٥): «**قال الحافظُ أبو محمِد عبدالله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي، بَيَّنَ مسلمٌ جَرْحَهُ في صَدْرِ كتابه. وأمّا البخاري فلم يُنَبِّهْ من أمره على شيء، فدلَّ أنّه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في التاريخ: كُلّ من لم أُبيّن فيه جَرْحةً. فهو على الاحتمال، وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل**».

ولم أقف على هذه العبارة في تاريخَيْ البخاري (الكبير والأوسط)، ولو كانت في واحدٍ منهما في نُسَخ الكتابين في عَصْر المزّي، لكان المزّي من أولى الناس اطلاعًا عليها فيهما، ولما افتقر في نَقْلِه لها إلى هذا الحافظ الأندلسي.

وهذه العبارة النادرة (التي احتاج المزّي أن ينقلها عن البخاري بواسطة نَقْلِ غيره عن البخاري) تحتاج إلى توضيح معناها، كي لا تُبتر جُملةٌ منها عن باقيها، فيُدَّعى لها معنى غير مقصود قائلها. إذ لو قال قائل: إن البخاري قد قال: «**إذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل**»= لدلَّ هذا السياق المبتور على أن (فيه نظر) تعني الضعف الشديد، ولحسبَ الباحثون أنّ هذه العبارة على معنى العبارة التي نقلها الذهبي. لكنّنا رأينا أن هذه العبارة النادرة لم تكن مبتورةً هكذا، ولا جاءت بهذا المساق.

فهل لمساقها الذي وردت فيه أثرٌ في بيان معناها؟ وهل سيختلف معناها به عن معناها مبتورةً كما سبق؟

فإذا تأمّلنا عبارة البخاري، وجدنا أن البخاري يُريد أن يُبيّنَ لنا قسمين قسَّمَ تراجمَ تاريخه باعتبارهما؛ فالقسم الأول هو الذي قال فيه: «**كل من لم أُبيّن فيه جرحةً: فهو على الاحتمال**»، وهو قِسْمُ من لم يتكلم فيه البخاري بجرح ولا تعديل؛ أمّا أنه قِسْمُ من لم يتكلّم فيه بجرح: فهذا نصُّ كلامه، وأمّا أنه من لم يتكلم فيه بتعديل أيضًا: فهو المتبادر إلى الذهن، ويقطع بصحّة إرادته: أنه قال عن هذا القسم: «**إنه على الاحتمال**»، فهل من قال عنه: «**ثقة، أو إمام حافظ**» يكون على الاحتمال؟!

ومن هنا ندخل في بيان معنى (الاحتمال) في هذا القِسْم، ما هو هذا الاحتمال الذي سيكون من نصيب من ترجم له البخاري دون جرح أو تعديل؟ لا شك أن معناه: أنه لا يُجزمْ فيه بحُكم، وأنه يُحتمل أن يكون مقبولاً

ويحتمل أن يكون مردودًا، وأن البخاري لم يبيّن لنا من منزلته في الجرح والتعديل شيئًا. إذن (فالاحتمال) في هذا النصّ ليس هو بمعنى الاحتجاج، ولا هو بمعنى احتمال الاعتبار بحديثه فانتبهْ لهذا الأمر الواضح، ولا تَغْفُل عن نتيجته.

وتفسير (الاحتمال) في القسم الأول بما فسّرتُه به، مع وضوحه، فهو ما فهمه (أيضًا) ناقل العبارة نفسه، وهو الحافظ الأندلسي؛ حيث قال (كما سبق): «**فلم ينبّه من أمره على شيء، فدلَّ أنه عنده على الاحتمال**». كما أن هذا الحافظ قد فهم أن هذا القسم هو قسم من لم يتكلم فيه بجرح أو تعديل، لقوله: «**فلم ينبه من أمره على شيء**».

فإذا جئنا للقسم الثاني الذي ورد في عبارة البخاري، وهو الذي قال فيه: «**وإذا قلتُ: فيه نظر، فلا يُحتمل**»، يظهر لنا أنه قِسْمٌ من جُرح بهذه العبارة (وهي: فيه نظر).

فما هو حال هذا القسم؟ وما معنى الاحتمال الذي نُفِي عن أصحاب هذا القسم من الرواة؟

تذكّر معنى الاحتمال في القسم الأول؛ لتعرف معنى الاحتمال المنفيِّ في القسم الثاني! فالاحتمال في القسم الأول: أي أن الراوي فيه قد يكون من كبار الثقات، وقد يكون من أضعف وأوهى الرواة، أو بين ذلك. فهل من قال فيه البخاري: «**فيه نظر**»، وجَرَحَهُ بذلك= يكون مُحْتَمَلاً في حاله كل تلك الاحتمالات؟ لا شك أنه «**لا يُحتمل**»؛ لأنه قد تكلَّم فيه، وحكم فيه بحكمٍ لا يُحتمل أن يكون معه من الثقات عنده (على الاتفاق بيني وبين المخالِفين).

إذن فقول البخاري: «**فلا يُحتمل**» أي: «ليس كمن لم أتكلم فيه بجرح أو تعديل؛ لأني قد أَبنْتُ عن حُكمٍ لي فيه». فكل واحدةٍ من هاتين العبارتين تؤدّي المعنى نَفْسَه.

أفرأيتَ كيف اختلف معنى العبارة عندما فهمناها من خلال مساقها؟!!

ثم هل بقيتْ هذه العبارةُ (من خلال فَهْمِها الآخِذِ بطرفيها) دالّةً على ما

كان يستدلّ بها عليه مَن بترها عن مساقها؟!!

خلاصة هذه الوقفات

ونخلص من هذه الوقفات أن قول البخاري: «**فيه نظر**» لم يزل غيرَ دالٍّ وحده على الضعف الشديد؛ لأنّ من رأى أنها تدلّ على الضعف الشديد إنما اعتمد على ما نُقِل عن البخاري، غافلاً عن أدلّةٍ وإشكالات تنقض وتعترضُ النتيجة التي توصَّل إليها، وغير منتبهٍ إلى أن عبارة البخاري (وهي دليله الوحيد) لا تدلّ أصلاً على المعنى الذي فهمه منها.

ما تحتاجه الدراسة

ولم يزل عندي حول هذه المسألة من الوقفات التي أسدُّ بها ثغراتها، وأُزيل عنها شُبهاتها، وأُفسّر مقصودَ البخاري بقوله: «**فيه نظر**» على اختلاف دلالاتها من خلال واقع استخدامها، وما هي مرتبة هذه اللفظة على التعيين؟ وغير ذلك مما هو من لوازم الدراسة العلميّة المنضبطة، التي لا تستجيز العجلة، بل لا تطمئن إلى النتيجة إلا بعد سدِّ الثغرات والإجابة عن كل اعتراض محتمل بجواب صحيح؛ لأنّ بقاءَ ثغرةٍ واحدة أو قيام إشكالٍ واحد قد يكون في حقيقته ناقضًا صحيحًا وردًّا وجيهًا عمّا كنتُ قد تبنّيْتُهُ؛ فلا بد من دراسة ذلك كله بصدق وأمانة.

نصيحة لطالب العلم

وهنا أنصح طلبة العلم بهذا الأدب، وأن يَعْلَموا أن العلم لا يكون مع استعجال قَطْف الثمرة. بل لا بُدّ من طول التأمّل، ومن عمِيق التدبُر، ومن كثرة البحث والنظر. فإنّهم إذا فعلوا ذلك: كانوا أهلاً لأن يوفقهم الله (تعالى) للصواب، وكانوا بذلك (أيضًا) أكثر احترامًا وأدبًا مع اجتهاد من سار على هذا المنهج، فإن خفي عليهم شيءٌ أو بداهم إشكال: أطالوا فيه الفِكْرة، وأداموا فيه النظرة، أو سألوا «**فإنما شفاء العيّ السؤال**».

هذا.. والله أعلم.

والحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثرهُ واتقى حدّه.

* * *

ضميمةٌ للمقال السابق

الحمدلله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه... أما بعد:

بيّنتُ في المقال السابق أن عبارة البخاري (فيه نظر) لا تدل على الضعف الشديد، وذكرتُ أدلّة ذلك بإجمال[1]. ورددتُّ على استدلال من استدلّ لذلك بالعبارة المنقولة عن البخاري، بأن مجرّد ذلك النقل لا يُلْغي دلالاتِ الأدلّةِ المخالفة لها، وخاصةً مع وجود نَقْل آخر عن البخاري ليس فيه ما يعارض الأدلّة الأخرى، وقد يكون هذا النقل هو أصلُ النقل المخالف، وأن النقل المخالف روايةٌ بالمعنى عن ذلك الأصل، لكنّها روايةٌ أخطأت المعنى.

قيام دعوى استقرائي السابقة على شقين

وقد ذكرت في المقال السابق أن لديّ استقراءً ناقصًا لعبارات البخاري فيمن قال فيه نظر، أيّد نَفْيَ المعنى المنسوب إلى البخاري؛ وهو أن (فيه نظر) عنده تعني (شدّة الضعف). وذلك الاستقراء يقوم على شِقّين:

الشق الأول: استعراض عددٍ كبيرٍ ممن قال عنهم البخاري: (فيه نظر)

* **الأول**: استعرضت عددًا كبيرًا غير منتقى ممن قال عنهم البخاري: «**فيه نظر**»، فوجدت أن أكثرهم ممن لا زالوا في درجة الضعف الخفيف، وفيهم من هو في درجات القبول، وفيهم من هو شديد الضعف. فعلمتُ أن هذه العبارة واسعة الدلالة، فضفاضة المدلول.

الشق الثاني: استعراض كل من قال فيه البخاري الكلمة السابقة، وله فيهم عبارة أخرى

* **الثاني**: استعرضت كُلَّ من قال فيه البخاري «**فيه نظر**». وله فيهم عبارة أخرى في نفس الموطن الذي قال فيه: «**فيه نظر**»، أو في موطن آخر؛ لأنّ أَوْلَى ما فُسِّر به كلامُ البخاري كلامُ البخاري نفسه.

دلالة الاستقراء على النتيجة من جهتين:

فأكّد لي هذا الاستقراءُ النتيجةَ السابقة، وهي سعة مدلول: (فيه نظر)، عند البخاري. وأن معناها (الآتي بيانه)، سيرشّح حملها على خفيف

(١) لأن الأدلّة مذكورة في المرسل الخفي (١/ ٤٤٠-٤٤٢).

الجهة الأولى: إطلاق البخاري هذه العبارة على من أطلق هو عليهم عبارات أخرى تدل على القبول، أو خفة الضعف، أو شدته

الضعف، إلا بقرينة. وتأكّد لي ذلك من خلال هذا الاستقراء من جهتين:

- **الأولى**: من جهة إطلاق البخاري هذه العبارة على من أطلق هو عليهم عبارات أخرى تدل على قبولٍ تارة، وعلى خفةِ ضعفٍ أخرى، وعلى شدّة ضعف أخيرًا.

- **أمّا أمثلة القبول، فالتّالون:**

١- أمثلة القبول

١- الحسين بن الحسن الأشقر: قال عنه البخاري في الكبير (٢/ ٣٨٥): «**فيه نظر**»، وقال عنه في الأوسط (٢/ ٢٢٦): «**وعنده مناكير**»، بينما قال عنه في العلل الكبير للترمذي (١/ ٤٩٦): «**مقارب الحديث**».

٢- زربي بن عبدالله الأزدي: قال عنه في الكبير (٣/ ٤٤٥): «**فيه نظر**»، وقال عنه في العلل الكبير (٢/ ٧٨٠): «**مقارب الحديث**».

٣- عبد الرحمن بن إسحاق بن سعد الواسطي: قال عنه في الكبير (٥/ ٢٥٩): «**قال أحمد: هو منكر الحديث، فيه نظر**»، فيمكن أن تكون العبارتان كلتاهما للإمام أحمد، ويحتمل أن تكون الأخيرة للبخاري، ويبيّنُ المقصود ماجاء في الأوسط (الطبعة القديمة: ٢/ ٤٢): «**كنّاه أحمد، قال: هو منكر الحديث، وقال البخاري: هو واسطي، نسبه القاسم بن مالك، فيه نظر**»، ونقل في الضعفاء (رقم ٢٠٣) عن الإمام أحمد قوله: «**هو منكر الحديث**». إذن فقوله: «**فيه نظر**» من كلام البخاري، لا من كلام أحمد. ثم قال البخاري في العلل الكبير (١/ ٢٢٧): «**ضعيف الحديث**»، ويقول فيه كذلك (١/ ٤٧٨): «يُضّعف، ونظرتُ في حديثه فإذا هو مقارب».

٤- عَمرو بن هاشم الجنبي: قال البخاري في الكبير (٦/ ٣٨١): «**فيه نظر**»، وقال في العلل الكبير (٢/ ٩٨٠): «**مقارب الحديث**».

أدلّة دلالة (مقارب الحديث) عند البخاريّ على القبول

وبالمناسبة فإن (مقارب الحديث) عند البخاري تدل على القبول، بدليل ما يلي:

١- إسماعيل بن رافع: قال الترمذي في الجامع (رقم ١٦٦٦): «**ضعّفه بعض أهل العلم، وسمعت محمدًا يقول: هو ثقة مقارب الحديث**».

٢- سنان بن سعد: قال البخاري في العلل الكبير للترمذي (١/ ٣٢١): «**صالح مقارب الحديث**».

٣- عبدالله بن محمد بن عقيل: قال الترمذي في الجامع (رقم ٣): «**هو صدوق، وقد تكلّم فيه بعضُ أهل العلم من قِبَل حفظه. وسمعت محمد ابن إسماعيل يقول: كان أحمد بن حنبل وإسحاق بن إبراهيم والحميدي يحتجّون بحديث عبدالله بن محمد بن عقيل، قال محمد: وهو مقارب الحديث**».

٤- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم: قال الترمذي في الجامع (رقم ١٩٩): «**رأيت محمد بن إسماعيل يُقوِّي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث**».

٥- عمر بن هارون: قال الترمذي في الجامع (رقم ٢٧٦٢): «**سمعت محمد بن إسماعيل يقول: عمر بن هارون مقارب الحديث، لا أعرف له حديثًا ليس إسنادُهُ أصلاً، أو قال: ينفرد به، إلا هذا الحديث... (وذكره، ثم قال الترمذي عن البخاري): ورأيتُه حسنَ الرأي في عمر**».

٦- محمد بن موسى بن أبي عبدالله الفطري المخزومي: قال عنه البخاري في العلل الكبير للترمذي (١/ ١١٢): «**لا بأس به مقارب الحديث**».

فهذه النقول كلها تدلّ على أن (مقارب الحديث) من البخاري تدل على القبول، وكذلك هي عند عامة أهل العلم.

- أمّا من كان عند البخاري خفيف الضعف، وقال عنه: «فيه نظر»، فكالتالي:

٢-أمثلة على من كان خفيف الضعف

١- محمد بن حُجْر بن عبدالجبار: قال عنه في الكبير (١/ ٦٩): «**فيه نظر**»، وعبّر الترمذي عن ذلك بقوله في العلل (٢/ ٩٧٤): «**ضعّفَ محمدٌ محمدَ بن حَجْر**»، وأكّد البخاري موقفه بقوله عنه فيما نقله عنه العقيلي (٤/ ١٢٢٠ رقم ١٦١٥): «**فيه بعضُ النظر**». إذن: فهو عندما قال: «**فيه نظر**» قصد أنه خفيف الضعف.

٢- قطبة بن العلاء: قال عنه في الضعفاء (رقم ٣٠٤): «**ليس بالقوي، وفيه نظر، ولا يصح حديثه**»، وقال عنه في الكبير (٧/ ١٩١): «**ليس بالقوي**». و(ليس بالقوي) من ألفاظ الجرح الخفيف، فانظر كيف جمعها مع (فيه نظر)، وكيف رضي أن يعبّر عن رأيه في هذا الراوي بعبارة الجرح الخفيف وحدها في موطن آخر؛ ليظهر لنا أنه عندما قال: «**فيه نظر**» قصد أن جرحه خفيف.

٣- محمد بن حميد الرازي. قال عنه البخاري في الكبير (١/ ٦٩-٧٠) والأوسط (٢/ ٢٧٠): «**فيه نظر**»، زاد في الكبير: «**وسئل أبو عبدالله عن محمد بن حميد الرازي، لماذا تُكلّمَ فيه؟ فقال: كأنه أكثر على نفسه**». فظاهر جواب البخاري أنه لم يصل به الأمرُ بَعْدُ في محمد بن حميد إلى درجة الاتّهام بالكذب؛ إذ قوله: «**كأنه أكثر على نفسه**»، بما فيها من التردّد «**كأنّه**»، تعني أنه سمع بمفاريده وإغراباته، فبدأ في التوقّف في شأنه؛ لأنه أكثر على نفسه بكثرة تلك الغرائب.

ويؤكّد هذا المعنى، وأنّ (فيه نظر) عبارةٌ فيها إحسانُ ظنٍّ من البخاري بمحمد بن حميد المتّهم بالكذب= قولُ الترمذي في الجامع (رقم ١٦٧٧) مشيرًا إلى البخاري: «**وحين رأيتُه كانَ حسنَ الرأي في محمد بن حميد الرازي، ثم ضعّفه بعد**».

فإن قيل: لعل حُسْنَ رأي البخاري كان قبل تأليفه (التاريخ)، وحينها لقيه الترمذي.

قلت: لست في حاجةٍ إلى كلام الترمذي إلا من باب التأكيد، فعبارة البخاري: «**كأنّه أكثر على نفسه**» **فيها من اللطف بمحمد بن حميد ما يكفي. مع ذلك فإن الترمذي إنما بنى جامعه وعلله على كتاب البخاري (التاريخ)، كما صرّح هو بذلك بقوله في العلل (شرح ابن رجب: ١/ ٣١): «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرّجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب (التاريخ)، وأكثر ذلك ما ناظرتُ به محمد بن إسماعيل**... (إلى أن قال:) **ولم أر بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلم من محمد بن إسماعيل** رحمه الله». كما أن الترمذي صرّح بأنه روى

كتاب (التاريخ) عن البخاري، وذلك في قوله (رقم ٢٩٢٠): «**وأبو لبابة شيخٌ بصري، قد روى عنه حماد بن زيد غير حديث، ويقال اسمه مروان. أخبرني بذلك محمد بن إسماعيل في كتاب التاريخ**».

فإن قيل: لعلّ البخاري أضاف هذه العبارة (فيه نظر) في تصويباته الأخيرة للتاريخ، وأمّا الترمذي فسمع (التاريخ) قبل ذلك.

قلت: رواية ابن سهل للتاريخ الكبير، ورواية أبي أحمد بن فارس له[١]، ورواية زنجويه النيسابوري للتاريخ الأوسط، ورواية الخفاف له= كلّها متأخّرة، إلا رواية الترمذي فهي المتقدّمة!! مع أن الغالب على الظنّ أن لقاء الترمذي وتتلمذه الطويل على البخاري إنما يُتصوّر بعد استقرار البخاري في نيسابور سنة (٢٥٠هـ)؛ حيث كانت هذه الفترة وما بعدها هي الفترة التي روّى البخاري فيها مصنفاته على صورتها النهائية[٢].

أمثلة على من كان شديد الضعف

- **وأمّا الرواة الذين قال فيهم: «فيه نظر»**، وأطلق ما يرجّحُ أنهم شديدو الضعف عنده، فهم:

١- عبدالحكيم بن منصور الخزاعي: قال عنه البخاري في الكبير (٦/ ١٢٥): «**كذبه بعضُهم، فيه نظر**».

---

(١) فقد نقل الخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٠) عن البخاري (من رواية ابن فارس عنه) قوله في ابن حميد: «حديثه فيه نظر».

(٢) قال الذهبي عن ابن فارس في تاريخ الإسلام (٧/ ٢٥٦): «وعنده نزل أبو عبدالله البخاري لمّا قدم نيسابور، فقرأ عليه من أول تاريخه إلى ترجمة فضيل».
وهذا يُشكل إشكالاً كبيرًا على ما قرّره المعلّمي في مقدّمة تحقيقه لموضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب (١/ ١٢)، من أن رواية ابن سهل عن البخاري هي آخر إخراجات البخاري لتاريخه، وأن رواية ابن فارس إخراجٌ سابقٌ عليها. وسبب الإشكال: أن البخاري ورد نيسابور سنة (٢٥٠هـ)، وهذا هو الورود المقصود في عبارة الذهبي. ورواية ابن سهل صَرّح ابنُ سهل بتاريخها ومكانها في أول التاريخ الكبير (١/ ٣)، حيث قال: «حدثنا أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي بالبصرة سنة ست وأربعين ومائتين». فعلى هذا تكون رواية ابن فارس بعد رواية ابن سهل بأربع سنين أو أكثر، وهذا إن صحت هذه التواريخ.

٢- إبراهيم بن أبي ثابت محمد بن عبدالعزيز الزهري: قال عنه البخاري في الكبير (١/ ٣٢٢): «**فيه نظر... سكتوا عنه**».

أمثلةٌ على من لم يستفد فيهم حكمٌ من إطلاق العبارتين

وهناك تراجم أخرى عديدة، مما أطلق البخاري على أصحابها عبارة: «**فيه نظر**»، وله فيهم (أيضًا) عبارةٌ أخرى. لكن هذه التراجم لا يُستفاد من مجرّد إطلاق البخاري فيهم لكلا العبارتين ما يُعين على تفسير كُلٍّ من العبارتين تفسيرًا دقيقًا، وإن كانت كلّها تدلّ بظاهرها على التضعيف، لكن لا تدل على الضعف الخفيف أو الشديد بذاتها.

ولكي لا يُظنّ بي فوات بعضها، أو الخطأ في دراسة بعضها الخطأَ المتّفقَ عليه، سأضرب (هنا) أمثلةً لبعض تلك العبارات:

- فقد أطلق البخاري على عددٍ من الرواة عبارة: «**فيه نظر**»، على من أطلق عليهم هو أيضًا: «**منكر الحديث**».

فقد يحتجّ محتجٌّ بقوله: «**منكر الحديث**» على أنهم شديدو الضعف عند البخاري، وفي هذا الاستدلال نظر؛ لأنّ (منكر الحديث) وإن كان الأصل فيها أنها تدل على الضعف الشديد[١]، لكنّها كثيرًا ما تخرج عن هذا الأصل فلا تدل على الضعف الشديد، وخروجُها عن ذلك الأصل وإن لم يزل ليس هو الغالب، ولذلك يبقى الأصل على ما هو عليه= إلا أنه ليس قليلاً نادرًا، بل كثيرًا ملحوظًا. ولا نخرج عن هذا الأصل في (منكر الحديث)، إلا بدليل.

ولا يعارض ذلك أنه قد نُقل عن البخاري قوله: «**كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحلّ الرواية عنه**»[٢]، فإن هذا هو الغالب كما قرّرناه، وعند إفراد هذه العبارة. أمّا إذا اقترنت بغيرها، فالأمر في ذلك مختلف.

وهذا ليس خاصًّا بـ(منكر الحديث)، بل عموم العبارات كذلك. فهذه عبارة (ضعيف)، لا شك أن الأصل فيها الدلالة على الضعف الخفيف، لكنها قد تدل على الضعف الشديد أيضًا، كما لو قال الناقد: «**ضعيف لا يكتب حديثه**» أو «**ضعيف ذاهب الحديث**». كما أنّها قد تدل على خفّة الضبط

---

(١) عند البخاري وعند غيره، على الراجح.

(٢) بيان الوهم والإيهام لابن القطان (٢/ ٢٦٤).

اليسيرة، التي لا تُنْزِلُ الراوي عن مراتب القبول، كما بيّنتُ ذلك في غير هذا الموطن[(١)].

ما تحتاجه دراسة هاتين العبارتين المقترنتين

الذي يبقى في مثل هذه الدراسات: أيُّ العبارتين المقترنتين تجذبُ الأخرى إلى معناها الأصلي؟ لا شك أن هذا موضعُ اجتهادٍ عميق، يرجع فيه الدارسُ إلى حال الراوي عمومًا، بالنظر في أقوال العلماء فيه، وفي تطبيقاتهم، ولربّما وجب أن ينظر في مرويّاته. كما أنه يرجع (أيضًا) فيه الدارس إلى أمر دقيق جدًّا، يحتاج إلى خبرة طويلة عميقة، وهو: أيُّ العبارتين كان الخروج فيها عن الأصل أكثر؛ لأن هذا يعني أن العبارة التي كانت تخرج عن الأصل دلالتها بنسبةٍ أكبر، أنّها أقربُ إلى التأوُّل من غيرها، وأن قرينة صَرْفها عن الأصل أخفُّ وأسهل من العبارة التي كانت في خروجها عن الأصل أقلّ منها[(٢)]، ثم من مجموع هذه الدراسة، والتي لا يصحّ أن يتقحّمها إلا من كانت فيه أهليّة ذلك= نستطيع أخيرًا أن نفهم كل عبارة جرح أو تعديل فهمها الدقيق، الذي قد نقطع أو يغلب على ظنّنا أنه هو مُراد قائلها.

إذن: فالأمر ليس بالتشهّي، مَرّةً أجعل (فيه نظر) دالّة على الضعف الشديد لاقترانها بـ(منكر الحديث)، ومَرّة أجعل (منكر الحديث) دالّةً على الضعف الخفيف لاقترانها بـ (فيه نظر).

أمثلةٌ على خروج عبارة (منكر الحديث) عن أصلها عند البخاري

فإن عُدْنا لـ(منكر الحديث)، فانظر كيف خرجت عن أصلها عند البخاري في الأمثلة التالية:

١- جعفر بن الحارث الواسطي: ترجم له البخاري في الكبير (٢/ ١٨٩)، وقال: «**قال يزيد بن هارون: كان ثقة صدوقًا**»، بينما نقل العقيلي في الضعفاء (١/ ٢٠٤-٢٠٥ رقم ٢٣٤) أن البخاري قال عنه: «**في حفظه شيءٌ، يُكتب حديثه**»، وقال في موطن آخر: «**منكر الحديث**».

---

(١) المرسل الخفي (١/ ٣٠٩- ٣١١، ٣٥٢).

(٢) وهذا يعني أنه لابُدّ من الموازنة أيضًا: بين عبارة الجرح والتعديل من جهة دلالتها اللغويّة، والعُرفيّة، ونسبة خروجها عن الدلالة العرفيّة، والقرينة الصارفة قوّةً وضعفًا!!!
فاتّقوا الله يا أيها المتجرئون!!!

فها هو البخاري يطلق عبارة (منكر الحديث) على من ليس بمتروك عنده، بدليل نقل التوثيق فيه، وبدليل قوله: «**يكتب حديثه**»، وبدليل أن الراجح في جعفر بن الحارث لا يصل إلى درجة شدّة الضعف، كما هو لائحٌ من ترجمته في اللسان (٢/ ٤٤٧ - ٤٤٨).

٢- النضر بن محمد المروزي: قال فيه البخاري في الضعفاء (رقم ٣٧٧): «**منكر الحديث، فيه ضعف**»، وقال عنه في الكبير (٨/ ٨٩): «**فيه ضعف**».

فهل (فيه ضعف) في دلالتها القويّة على خفّة الضعف أولى بالتأوّل هنا أم (منكر الحديث)؟

ولو رجعت إلى ترجمة هذا الراوي في التهذيب (١٠/ ٤٤٤-٤٤٥)، لوجدتَ أن المعتمدَ فيه القبول، بل ربّما ما فوق القبول. ممّا يرجّح أن (منكر الحديث) هنا ليست على الأصل، بل خرجت عنه.

٣- عبيدالله بن غالب: قال فيه البخاري في الكبير (٥/ ٣٩٦): «**يقال عُبيدالله بن أبي حميد البصري هو عبيدالله بن غالب، منكر الحديث، فإن كان ابنَ أبي حميد فهو ذاهب**».

إذن: فهناك فرقٌ بين (ذاهب) التي هي للضعف الشديد و(منكر)، ما هو هذا الفرق؟ هل هو الفرق بين مراتب الضعف الشديد الذي لا ثمرة له؛ لأنّه لا يُعتبر بجميع رواتها؟ أم هو الفرق بين خفّة الضعف وشدّته؟

هذا في حين أن البخاري جمع بين (ضعيف) و(منكر الحديث) في مرّات أخرى، فأولنا (ضعيف) على الضعف الشديد، خلافًا للأصل. كما في: جعفر بن أبي جعفر ميسرة الأشجعي، وحُسين بن عبدالله بن ضُميرة.

وأنا أقصد بذلك كُلِّه: أن مُجَرَّد جمع البخاري بين (فيه نظر) و (منكر الحديث) لا يقطع معه بأن (فيه نظر) حينها تدل على شدّة الضعف، وإن دلّت على ذلك حينها فلا يدل هذا على أن (فيه نظر) عند الإفراد وعدم الاقتران تدل عليه مطلقًا. وليس تأويل (فيه نظر) بأولى من تأويل (منكر الحديث)، فلو كان الأمر بتلك السهولة، لقلنا: إن (منكر الحديث) تدلّ على خفة الضعف؛

لاقترانها بـ(فيه نظر)!! الأمر أدقُّ وأعمقُ وأولى بالتثبّت وأحقُّ بالورع وخوف الله تعالى من تلك المنهجيّة الـ(لامنهجيّة)!!!

وسأضرب على هذه المسألة أمثلة:

أمثلة على دقة هذه المسألة

١- عبدالله بن نافع مولى ابن عمر: قال عنه البخاري في الأوسط (٢/ ٩٤): «**فيه نظر**»، وقال عنه فيه أيضًا (٢/ ٤٦): «**يخالف في حديثه**»، في حين قال عنه في الكبير (٥/ ٢١٤)، والضعفاء (رقم ١٩٧): «**منكر الحديث**».

فماذا تقول في هذا الراوي؟ هل هو عند البخاري شديد الضعف؟ أم خفيفه؟

وهذا الراوي من أهل العلم من عَدَّه خفيفَ الضعف: كابن معين، وابن عدي، ومنهم من عدّه شديد الضعف: كالنسائي، والدارقطني نحوه.

فأين ستضع هذا الراوي عند البخاري؟

وتذكّر أن ابن عدي نقل عبارات البخاري كلّها، وعدّد بضعة أحاديث استُنْكرت على هذا الراوي، مع ذلك خرج بقوله: «**وهو ممن يكتب حديثه، وإن كان غيره يخالفه فيه**».

٢- إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس: قال البخاري في الكبير (١/ ٣٨٠): «**فيه نظر**»، وقال في الضعفاء (رقم ٢٣): «**في حديثه نظر**»، ونقل العقيلي عن البخاري (الضعفاء ١/ ١١٣ رقم ١١٤): «**منكر الحديث**».

وهذا الراوي لم أجد فيه عبارةً صريحة الدلالةِ على شدّة الضعف، بل ظاهرُ قول أبي حاتم: «**شيخ ليس بالقوي**»، وقول النسائي: «**ضعيف**»، **وقول ابن حبان: «كان يخطئ لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد**»= أنه خفيف الضعف.

كيف إذا علمت أنّ الطبراني قال عنه: «**من ثقات المدنيين**»، وصحّح له الحاكم؟!

أمّا العقيلي (فنُقل عنه)، وابن الجارود، فقالا: «**منكر الحديث**»، وهذه هي محلّ الدراسة. أضف إلى ذلك أن ابن الجارود من أتبع الناس للفظ

البخاري، فهو (في الغالب) مقلِّدٌ لما وقف عليه من عبارات البخاري.

٣- عبدالله بن الحسين بن عطاء بن يسار: قال البخاري في الكبير (٥/ ٧٢): «**فيه نظر**»، وقال في العلل الكبير (١/ ٢٩٨): «**منكر الحديث**».

مع أنّ الذي جاء في (التهذيب): أن أبا زرعة قال عنه: «**ضعيف**»، وأنّ ابن حبان قال عنه (كما في المجروحين بتمامها): «**كان ممن يخطئ فيما يروي، فلم يكثر خطؤه حتى استحقّ الترك، ولا سلك سَنَنَ الثقات حتى يدخل في جملة الأثبات، فالإنصاف في أمره: أن يُترك ما لم يوافق الثقات من حديثه، والاعتبار بما وافق الأثبات**»، وقول البخاري فيه: «**فيه نظر**».

لكن الأهمّ من ذلك أن البخاري أخرج لهذا الراوي في الأدب المفرد حديثًا تفرّد به (انظر الأدب المفرد رقم ١١٩٧، مع سؤالات البرذعي ٢/ ٥٣٧ - ٥٣٨، وأطراف الغرائب للدارقطني رقم ٥٧٠٢)، ولمّا ترجم له في الكبير وقال عنه: «**فيه نظر**»، ترجم له بإسناد حديثه هذا، وبإسناد حديثه الآخر الذي تعقّبه عند الترمذي بقوله: «**منكر الحديث**».

فهل (منكر الحديث) هنا قد قالهاالبخاري عمّن لا تحلّ الرواية عنه عنده؟! فها هو قد روى له في كتابه!!!

٤- عِسْل بن سفيان: قال البخاري في الكبير (٧/ ٩٣): «**فيه نظر**»، وقال في الأوسط (الطبعة القديمة ٢/ ٢٢): «**عنده مناكير**».

وهذا الراوي لم يقل أحدٌ فيه إنه متروك الحديث، أو وصفه بما يقتضي ذلك، كما في ترجمته في (التهذيب) اللهم إلا قول أبي حاتم فيه «**منكر الحديث**»، وهي محلّ الدراسة، بينما صَرّح بعدم تركه: الفسوي، وابن عدي، وابن حبان، بل ابن حبان ذكره في الثقات مع نصّه على خطئه في رواياته القليلة.

٥- النضر بن كثير السعدي: قال البخاري في الكبير (٨/ ٩١): «**فيه نظر**»، وقال ذلك أيضًا في الأوسط (٢/ ١٧٨)، وقال في الضعفاء (رقم ٣٧٤): «**عنده مناكير**».

ولم أرَ في ترجمته في (التهذيب) من أطلق عليه عبارةً فيها شدّة، إلا ابن

حبان، بينما فات (التهذيب) قول ابن عدي عنه (مع نقله كلام البخاري فيه) «**وهو ممن يكتب حديثه**»، بل لقد قال الفلاس عنه (كما في التهذيب): «**كان يعدّ من الأبدال**»، بل قال عنه أيضًا (كما في التاريخ الكبير: ترجمة بكر الأعنق): «**ثقة**». وعبارة ابن حبان فيها من الغلوّ ما يدعو للتردّد الكبير في اعتمادها؛ حيث قال: «**كان ممن يروي الموضوعات عن الثقات على قلّة روايته، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد أنها موضوعة، لا يجوز الاحتجاج به بحال**». وعندما ذكر ابن حبان دليله على ذلك، أورد حديث النضر بن كثير الذي أخرجه له أبو داود والنسائي (وبوّب له النسائي)، ولم يتعقّباه بشيء، ولو كان عندهما قريبًا من موضوع لما استجازا السكوت عليه هكذا.

ومن اللطائف: أن هذا الراوي مع قول البخاري: «**فيه نظر**»، فقد قال عنه (أيضًا) أبو حاتم والدارقطني العبارة نفسَها: «**فيه نظر**». فهل أرادا بها خِفّة الضعف (على ما هو متّفقٌ عليه في غير البخاري)؟ أم أرادا شِدّة الضعف، (فلا يُدّعى أن ذلك اصطلاح خاصٌّ بالبخاري)؟

٦- سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك الأموي: قال عنه البخاري في الكبير (٣/ ٥١٦): «**فيه نظر، يروي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ، وعن عبدالله بن الحسن عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ= مناكير**»، وقال عنه في الضعفاء (رقم ١٤٠): «**منكر**»، ونقل العقيلي في الضعفاء (٢/ ٤٧٣ - ٤٧٤ رقم ٥٨٦) أن البخاري قال عنه: «**منكر الحديث، في حديثه نظر**».

وهذا الراوي قال عنه ابن معين: «**ليس بشيء**»، والأصل فيها الدلالة على شدّة الضعف، في حين قال عنه ابن عدي بعد ذكره بعض مناكيره: «**وأرجو أنه ممن لا يُترك حديثه، ويحتمل في رواياته، فإنها مقاربة**»، وقال عنه الدارقطني: «**ضعيف يعتبر به**»، وأمّا ابن حبان فذكره في الثقات، ثم ذكره في المجروحين وقال: «**منكر الحديث جدًّا، فاحش الخطأ**».

أمّا الساجي فقال: «**صدوق، منكر الحديث**»، فعلى أيّ وَجْه، لا تكون (منكر الحديث) هنا تضعيفًا شديدًا يقتضي عدمَ الاعتبار عند الساجي.

ومن فوات (التهذيب): قول الترمذي: «**ليس عندهم بالقوي**»، وقول أبي حاتم: «**ليس بقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث**».

٧- المنهال بن خليفة: قال البخاري في الأوسط (الطبعة القديمة ٢/ ١٧٤): «**فيه نظر**»، ونقل المزّي في تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٦٧) أن البخاري قال عنه في موضع آخر: «**حديثه منكر**».

والمنهال أشدّ عبارة فيه عبارة ابن حبان، وليس فيها تَرْك حديثه. بل هذا أبو حاتم يقول: «**صالح يُكتب حديثه**»، وأبو داود يقول: «**جائز الحديث**»، والبزار يوثقه.

ثم هو ممن أخرج لهم وابن خزيمة في صحيحه، والحاكم مصحّحًا له.

أمثلةٌ على من جمع البخاريُّ فيه بين العبارتين، وهو شديد الضعف

نعم... هناك من جمع البخاريُّ فيه بين (فيه نظر) و (منكر الحديث)، وهو شديد الضعف، وهم: علي بن الحزوّر أبي فاطمة الكوفي، ومحمد بن الزبير الحنظلي، وعمر بن موسى بن وجيه الوجيهي. لكن هذا (كما سبق) لا يلزم منه أن يكون كل من جمع فيه بين العبارتين شديدَ الضعف كهؤلاء الثلاثة، وإن لزم ذلك (افتراضًا على وجه التنزُّل الشديد)؛ فلا يدل على أن (فيه نظر) وحدها تدل على شدّة الضعف.

أمثلةٌ على من جمع فيه البخاري بين العبارتين، وهو محتمل الحال

وهناك ثلاثة رواة آخرين الأمر فيهم محتمل: بين شدّة الضعف وخفّته عند البخاري، وهم:

١- سويد بن سعيد الحَدَثاني: قال عنه البخاري في الأوسط (٢/ ٢٦٢): «**فيه نظر، كان أعمى، فيلقَّن ما ليس من حديثه**»، وقال الترمذي في العلل (٢/ ٩٧٩): «**ذكر محمدٌ سويدَ بن سعيد، فضعّفه جدًّا، كان ما لُقِّنَ شيئًا لُقّنه، وضَعّفَ أمره**».

فالخلاف في سويد بن سعيد قويٌّ جدًّا، والراجح فيه عندي خفّة الضعف، وأن من روى عنه من أصوله فهو مستقيم الحديث.

فإن تَمسّك أحدٌ بقول الترمذي: «**فضعّفه جدًّا**»، وكأنّها نصٌّ في المسألة لا يقبل التأويل؛ فإني أسأله: أهي أنَصُّ؟ أم قولهم: «**منكر الحديث جدًّا**»؟

- قال أبو حاتم عن عبدالله بن جعفر بن نجيح: «**منكر الحديث جدًّا**،

ضعيف الحديث، يحدّث عن الثقات بالمناكير، يُكتب حديثه لا يُحتجّ به».

- وقال أبو حاتم عن مروان بن سالم: «**منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، ليس له حديث قائم. قلت: يترك حديثه؟ قال: لا، بل يُكتب حديثه**».

- وسيأتي نصٌّ في المسألة عن البخاري، في الترجمة بعد التالية.

٢- سويد بن عبدالعزيز السلمي.

٣- سلمة بن الفضل الأبرش:

فإن احتجَّ أحدٌ بقول البخاري عنه (كما في العلل الكبير للترمذي ١/ ١٢٨): «**لا أدري ما سلمةُ هذا! كان إسحاق يتكلّم فيه، ما أروي عنه**»، فأخذَ قول البخاري: «**ما أروي عنه**»، مستدلاً بها على شدّة ضعفه= يكون قد استعجل الرأي، فللبخاري موقفٌ قويٌّ، يشبه موقف القطان وابن مهدي في عدم الرواية عن طبقة من فوق شيوخه إذا كانوا ضعفاء، ولو في درجة الضعف الخفيف!

فانظر ماذا قال البخاري عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الفقيه العالم المشهور، الذي لم يتّهمه أحدٌ في صدقه وعدالته، بل هو أجلّ من ذلك بكثير، إنما تكلّموا في حفظه فقط. يقول عنه البخاري (كما في جامع الترمذي (٢/ ١١٩ رقم ٣٦٤): «**هو صدوق، ولا أروي عنه؛ لأنه لا يدري صحيحَ حديثه من سقيمه، وكل من كان مثل هذا فلا أروي عنه شيئًا**». ويقول عنه أيضًا (كما في العلل للترمذي (٢/ ٩٧٣»: «**صدوق، إلا أنه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه. (قال الترمذي:) وضعّف حديثَه جدًّا**».

وتنبّه إلى قوله: «**وضعّف حديثَه جدًّا**»، مع كونه (صدوقًا)، أي: غير متّهم.

أمثلة على من اقترن فيه قول البخاري: (فيه نظر) مع عبارة أخرى غير قوله: (منكر الحديث)

والحال في (منكر الحديث) في اقترانها بـ (فيه نظر)، كحال عبارات أخرى اقترنت بها، مثل (لايتابع عليه)، و (لايصح حديثه)، و(عنده عجائب). وانظر تراجم التالية أسماؤهم:

- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر.

- إسماعيل بن إياس بن عفيف.

- إسماعيل بن عبدالرحمن الأودي.

- إسماعيل بن مختار.

- ثعلبة بن يزيد الحماني.

- عبدالله بن سُليمان بن جنادة.

- عَمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير.

- محمد بن عبدالله بن إنسان.

- عبدالرحمن بن سعد بن عمار.

- خليفة بن قيس.

- إسحاق بن الحارث الكوفي.

هذا كُلّه في حديثنا عن الجهة الأولى للفائدة التي استفدتُها من استقراء من أطلق فيهم البخاري مع عبارة «**فيه نظر**» عبارةً أخرى.

الجهة الثانية: تراجم تؤكد النتيجة السابقة من العبارة نفسها

- **أمّا الجهة الثانية**: فهي تراجم تؤكّد المعنى الذي ذكرته لـ(فيه نظر) تأكيدًا قويًّا، وهي مأخوذةٌ من العبارة نفسها.

وأبدأ بأقواها في نظري:

الترجمة الأولى: محمد ورشدين ابنا كريب

- محمد ورِشْدين ابنا كُريب: قال عنهما البخاري في الكبير (١/ ٢١٧): «**فيهما نظر**»، وقال في الأوسط (٢/ ٤٦): «**قد روى رشدين عن ابن عباس: منكر الحديث، وفي محمد نظر**»، وقال في الكبير عن رشدين (٣/ ٣٣٧): «**عنده مناكير**».

وسأل الترمذيُّ البخاريَّ عنهما فقال: «**رشدين بن كريب منكر الحديث، وقد كتبتُ عنهما في الكتب، وأنا ناظرٌ في أمرهما. (قال الترمذي:) فأيّهما أرجح؟ قال: ما أقربهما**» (١).

---

(١) العلل الكبير للترمذي (٢/ ٩٧٦)، ووقع فيه تصحيف، صوبته من طبعة السامرائي (٣٩٣)، ومن الجامع في الجرح والتعديل (٣/ ٧٣).

فأوّلاً: البخاريّ مع قوله عن رشدين (منكر الحديث)، ومع قوله عنه وعن أخيه محمد (فيه نظر)= فقد كتب عنهما في الكتب، وهذا يعني أنهما غير متروكين عنده، أي ليسا شديدَي الضعف[1].

ثانيًا: قوله: **«أنا ناظرٌ في أمرهما» تُبيّنُ المعنى الحقيقي لـ(فيه نظر)، وهو المعنى الدقيق لها، وهو أحدُ معانيها اللغويّة: ألا وهو أنها بمعنى: البحثُ والتأمُّل والفحص**[2]. **فالبخاري عندما قال عنهما في الكبير: «فيهما نظر»** أراد ما عبّر عنه بقوله: **«أنا ناظرٌ في أمرهما»**، أي مازلت أتدبَّرُ شأنهما، وأفحص عن حالهما في الرواية. وهذا لا يُنافي الترجيح في شأنهما، فها هو البخاري يجزم بأن رشدينًا منكر الحديث. لكن هذا يعني أن البخاري ما زال يَتَطَلّبُ أدلّةً أقوى توضّحُ له معالمَ حكمه في هذين الراويين، ولذلك فما زالا عنده محلّ نظر وبحث.

ولكن هل هذا المعنى هو المقصود في عموم عبارات البخاري في بقيّة الرواة الذين قال عنهم: **«فيه نظر»**؟

أقول: الذي يظهر لي أن هذا المعنى مقصود في عموم عبارات البخاري، والمعنى: أن البخاري ما زال له معهم وقفة تأمُّل وبحث، وأنه عندما يقول عن راوٍ: **«فيه نظر» فيجب علينا حينها أن نتوقّف عن قبول حديثه والاحتجاج بخبره. هذا هو المعنى المستفاد ظنًّا غالبًا من هذه العبارة. فإن جاءت قرينةٌ صارفةٌ لهذه اللفظة عن ظاهرها إلى جانب القبول، فتكون بمعنى التردّد فيه بين مراتب القبول، أو صارفةٌ لها عن ظاهرها إلى جانب شدّة الضعف، فتكون بمعنى التردّد فيه بين الاعتبار وعدمه. وهذا كلّه ما بدا واضحًا من الأمثلة السابقة، ثم جاءت هذه العبارة تؤكّده.**

وليس في هذا التقرير أمرٌ مستغرب؛ لأننا خرجنا بما يلي:

- أن الأصل في عبارة (فيه نظر) الدلالة على خفة الضعف.

---

(١) أضف هذا الدليل إلى أدلّة أن (منكر الحديث) عند البخاري قد لا تدل على شدّة الضعف عنده.

(٢) انظر تاج العروس (١٤/ ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٤).

- قد تدل على القبول بقرينة .

- قد تدل على شدة الضعف بقرينة .

لكن كل الذي استجدّ: بيانُ كيفيّة دلالتها على ذلك، ومن أين احتمل لَفْظُها اللغوي هذه السعة في الدلالة، وأنه مأخوذٌ من دلالتها على البحث والتأمّل، المقتضي لشيءٍ من التردّد، وإن كان لا ينافي الترجيح .

وهذا الترددُ الذي تدلُّ عليه عبارةُ (فيه نظر)، كان له علاقة كبيرةٌ في أن تكون هذه العبارة من نصيب خفيف الضعف؛ لأنّ أكثر من يقع فيهم الخلاف هُمْ من اختُلف فيهم بين القبول والردّ، هل خطأهم غالبٌ على صوابهم أم العكس، بعد أن كانوا ثابتي العدالة؟ فلمّا كان التردّد كثيرًا ما يقع في هؤلاء، ترشّحت هذه العبارة الدالة على شيء من التردّد للتعبير عن مرتبتهم .

وسببٌ آخر لترشيح هذه العبارة للخفيفي الضعف: أنّ خفةَ الضعف هي نقطةُ الالتقاء والقاسمُ المشترك بين: المختلف فيهم قبولاً وردًّا، والمختلف فيهم خفةَ ضعفٍ وشدةَ ضعف؛ فيبقى لهذه العبارة نصيبٌ من هؤلاء ومن هؤلاء، فاجتمع من النصيبين أكثر ممّا انفرد به كل نصيبٍ منهما .

هذا تقريرٌ نظري بحت، ما كان لي أن أُعَلّلَ به، إلا لمّا وافقه الواقعُ والأدلّةُ السابقة في المقال .

وتالله لقد كان ترجيحي لعبارة البخاري على ما رجّحتُه الآن، قبل تَنَبُّهي لدلالة كلام البخاري في هذين الراويين، لكفاية الأدلّة السابقة عليه . فلمّا جاء قول البخاري: «**أنا ناظرٌ في أمرهما**» شرحًا واضحًا لمن قال عنهما: «**فيهما نظر**»= عرفتُ صحّة تلك النتائج . أفلا يذكر أخي القارئ ماذا فهم الترمذي من قول البخاري: «**لنا فيه نظر**»، فقال الترمذي: «**ولم يعزم فيه بشيء**»؟ أفلا يكون لدلالة هذا اللفظ (فيه نظر) لغةً ما يشهد لهذا المعنى؟[1]

وثالث فائدة أستنبطها من عبارة البخاري في هذين الراويين: أن (منكر الحديث) أقوى في الدلالة على الضعف من (فيه نظر)، بدليلين:

---

(١) المرسل الخفي (١/ ٤٤١).

أولهما: قوله: «**رشدين منكر الحديث، وفي محمد نظر**».

ثانيهما: تأكيده هذا الفارق، عندما سأله الترمذي عن أيهما أرجح عنده؟ فقال: «**ما أقربهما، [محمد بن كريب أرجح من رشدين بن كريب]**»(١).

ورابعُ الفوائد: أن (منكر الحديث) مع كونها أقوى في الدلالة على الضعف، كما في الفائدة السابقة، ومع كونها لا تدل على الضعف الشديد دائمًا، كما في الفائدة الأولى= فهي ليست بعيدةً جدًّا عن (فيه نظر)؛ ولذلك يقول هنا: «**ما أقربهما**»، **مع ترجيحه بين الأخوين: بأن أحدهما (فيه نظر) وهو الراجح، والآخر (منكر الحديث) وهو المرجوح**.

وخامس الفوائد: أن (فيه نظر) من أخف عبارات الجرح ضعفًا، حيث قدَّمَ البخاري من قالها فيه على من قال عنه (منكر الحديث) وهو خفيف الضعف عنده أيضًا. فعبارة (فيه نظر) عند البخاري تدل على خفة ضعف أشدّ خِفّةً من عبارةٍ سواها تدل على خفة الضعف أيضًا، فهي من أخف ألفاظ الجرح وأعلاها مرتبةً وأقربها إلى القبول.

الترجمة الثانية: محمد بن عبدالله بن عُلاثة القاضي الشامي

- وأمّا الترجمة الثانية: فهو محمد بن عبدالله بن عُلَاثة القاضي الشامي، قال عنه البخاري في الكبير (١/ ١٣٣): «**في حفظه نظر**».

فقول البخاري هذا يدل على أنّ هذا التعبير ليس فيه دلالةٌ بذاته على شدّة الضعف؛ لأنّ الراوي لا يبلغ شدّة الضعف لسوء حفظه، مهما بلغ حفظُه في السوء، ما دام معلومَ العدالة ثابتها(٢).

---

(١) الزيادة التي بين معكوفتين من جامع الترمذي (رقم ١٨٨٦، ٣٢٧٥)، حيث وقع في العلل خطأٌ أو إدراجٌ لكلام الترمذي وترجيحه في كلام البخاري وترجيحه، حيث إن الترمذي يخالف ترجيح البخاري في هذين الراويين، موافقًا بذلك شيخه الآخر وهو الدارمي.

(٢) قررت ذلك في غير هذا الموطن، وبيّنتُ أن الراوي لا يكون غير معتبر به إلا إذا اتُّهم في عدالته، وبغير ذلك يكون معتبرًا به.
وبيّنتُ أن الاتهام في العدالة يحصل بأحد أمور: الوضعُ على النبي ﷺ، إتيانُ ما يُفَسَّق به المسلم، روايةُ منكرات يغلب على ظنّ الناقد أو يجزم أنها لم تصدر من ذلك الراوي إلا بعمد، ويُستبعد فيها أن تكون خرجت منه وهمًا بغير عمد.

ثم إن هذا التعبير (في حفظه نظر)، يؤكد المعنى المقرّرَ آنفًا، فالمعنى هنا: في حفظه وقفة، فلا يعتمد عليه.

الترجمة الثالثة: أبو العشراء الدارمي

- ومثل هذه الترجمة ترجمة أبي العشراء الدارمي: أسامة بن مالك بن قهطم، الذي ذكر البخاري الخلاف في اسمه، وذكر حديثه عن أبيه، وهو حديث فردٌ في بابه متنًا وسندًا، ثم قال في الكبير (٢/ ٢١-٢٢): «**في حديثه واسمه وسماعه من أبيه نظر**».

فماذا تفهم من هذا السياق، إلا ذلك المعنى. خاصةً قوله: «**في اسمه نظر**»، هل سيكون شدّة الضعف؟!!

وكذلك الحال في تراجم عديدة من هذا القبيل.

الترجمة الرابعة: حَرِيش بن الخِرِّيت

- والترجمة الرابعة: ترجمة حَرِيش بن الخِرِّيت، قال عنه البخاري في الكبير (٣/ ١١٤): «**فيه نظر، قال أبو عبدالله: أرجو**». فعلّق العلامة المعلمي على ذلك بقوله: «**كأنه يريد: أرجو أنه لا بأس به، وذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: لا بأس به، ووقع في التهذيب (٢/ ٢٤٢) وقال البخاري في تاريخه: أرجو أن يكون صالحًا، فلا أدري؟! أكان كذلك في نسخته، أم أخذه من مقتضى: أرجو**».

قلت: يؤيّد الاحتمال الأوّل، وهو أنه كانت العبارة في النسخة كما ذكر الحافظ في (التهذيب)، فوق أنه هو الظاهر، وفوق أن اختياره لعبارة (صالح) لا يصحّ بمجرّد اجتهادٍ إلا مع النص على ذلك، لا مع ذلك الإطلاق، فوق ذلك كله= فقد نقل العبارة مثل الحافظ مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٤٧).

قلت: فهذا موقفٌ قاطع على أن (فيه نظر) قد تكون عبارة بحثٍ وتردّد بين القبول والردّ، مع ترجيح القبول.

الترجمة الخامسة: عمر بن أبان

- والترجمة الخامسة: عمر بن أبان، قال عنه البخاري في الكبير (٦/ ١٤٢): «**فيه نظر، إن لم يكن ابنَ أبان بن عثمان، فلا أدري**».

فلا أوضح من هذه على أنه كان عنده وقفةُ بحثٍ وتأمُّل في هذا الراوي.

آخر دليل على هذه المسألة في هذا السياق

- وآخر ما أذكره في هذا السياق: ما رواه ورّاق البخاري محمد بن أبي حاتم، قال: «**سُئل محمدٌ عن خبر حديث**[1]، **فقال: يا أبا فلان، تراني أدلِّس؟! تركتُ أنا عشرة آلاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركتُ مثله أو أكثر لغيره لي فيه نظر**»[2].

فلو كانت (فيه نظر) تدل على شدّة الضعف، هل يكون تركُه لمائة ألف حديث لراوٍ شديد الضعف شيئًا يُعْتَزُّ به، ويدلّ على بُعْده ونزاهته عن التدليس؟!!

هذه خلاصة أدلّتي على هذه المسألة، وهي أدلّةٌ كافيةٌ لترجيح كلام إمامٍ على إمام في أقل تقدير!!!

وعلى المخالفِ أن يبيّن بطلانَ تلك الأدلّة، لا أن يُشغّبَ عليها بشُبَهٍ، لعل الخطأ فيها منه ومن فهمه لها. لأنّ الردّ العلمي الصحيح يجب أوّلاً أن يبطل أدلة مخالفه، ثم يذكر أدلة قوله. أما ضرب الأدلة بالأدلّة، فلا ينفع إلا ريبةً وشكًّا.

وهذا آخر ما أحببت بيانه في قول البخاري (فيه نظر).

والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه والتابعين.

* * *

(١) أي عن التصريح بالإخبار، أي طُولب بأن يُصرّح بالسماع.

(٢) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٢٥)، وهدي الساري لابن حجر (٥٠٥)، وتغليق التعليق (٢/ ١٠) (٥/ ٤٠٠).